النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ المجلد ١٦ العدد ١١

السودان

منظمة العفو الدولية تقدم مساعدة لمن قطعت أطرافهم

بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و نيسان/ابريل ١٩٨٥، عندما كانت حكومة الرئيس النميري في الحكم في السودان، بترت أيدي أو أيدي وأقدام حوالي ١٤٠ شخصا بمقتضى عقوبة الشريعة الاسلامية للسرقة. ويجري الآن تنفيذ مشروع إغاثة خاص ناتج عن حملة منظمة العفو الدولية ضد بتر الأطراف بمقتضى القانون في السودان. وبالتعاون مع رابطة السودانيين المبتورة أطرافهم المسجلة حديثا وبمساعدة اتحاد أطباء السودان، قدمت المنظمة أيدي وأقدام اصطناعية لأكثر من ٥٠ شخصا ممن بترت أطرافهم.

فقد أدى التشريع الذي اعتمد في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ الى جعل بتر اليد اليمنى عقابا لسرقة أشياء تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه وبتر اليد اليمنى والقدم اليسرى (بتر الاطراف المتقاطع) للسرقة باستخدام العنف والسرقة المتكررة وتنظيم مؤامرة إجرامية. وفي عام ١٩٨٤، عندما كانت حالة الطوارئ سارية المفعول، قدم المتهمون الى محاكمات سريعة دون اعطائهم الحق في تمثيل قانوني أو الاستئناف الى محكمة أعلى.

صديق ادريس حسن، أمين صندوق رابطة المبتورة أطرافهم في السودان وهو مبتور اليد بأمر القضاء، يبين كيفية وصل يده اليمنى الاصطناعية.

ونفذ بتر الأطراف في السجن خلال أيام قليلة بعد الحكم وفي حضور القاضي والجمهور. وبعد إجراء الفحص الطبي، قام ضباط السجن بتخدير الطرف موضعيا واحكام وثاقه ثم جرت عملية البتر، التي تلاها تقديم الإسعاف الأولي التي قام بها الجلاد الرسمي. ثم جرى بعد ذلك نقل الضحايا الى المستشفى.

وقدمت منظمة العفو الدولية التماسات الى السلطات لتخفيف أحكام بتر الأطراف والغاء هذه العقوبة إلا أن جهودها لم تكلل بالنجاح. وبعد الإطاحة بالرئيس النميري في نيسان/ابريل ١٩٨٥، التمست منظمة العفو الدولية من الحكومة المؤقتة إلغاء هذه العقوبة من قانون العقوبات. ولكن لم يتم ذلك، إلا أن رئيس القضاة حكم بأن يعاد النظر في جميع أحكام بتر الأطراف من قبل المحكمة العليا. وفي شباط/فبراير ١٩٨٦ صادقت المحكمة على ٤٢ حكما، بما في ذلك ١٠ أحكام صدرت في ظل حكم الحكومة السابقة. ولم يتخذ المجلس العسكري المؤقت ولا الحكومة المدنية المنتخبة التي أعقبت المجلس اجراءات لتنفيذ الأحكام، بالرغم من سريانها قضائيا. ولم تحدث عمليات بتر للأطراف منذ نيسان/ابريل ١٩٨٥.

وقال رئيس الوزراء الصادق المهدي أنه يؤيد إلغاء قوانين ايلول/سبتمبر ١٩٨٣. وفي آب/أغسطس ١٩٨٦ دفعت الجبهة الإسلامية الوطنية (بقيادة الإخوان المسلمين) بقرار في الجمعية التأسيسية لتنفيذ جميع أحكام بتر الأطراف. وفشلت هذه المحاولة تماما. ويتوقع أن يقدم مشروع قانون جديد الى البرلمان قريبا، قائم على توصيات نقابة المحامين في السودان وهيئات أخرى. وفي الوقت نفسه، تواصل منظمة العفو الدولية حملتها للإلغاء الدائم لعقوبة بتر الأطراف.

ولقد قررت منظمة العفو الدولية المبادرة بمشروع الإغاثة هذا على أساس أن بتر الأطراف هو أقصى شكل من أشكال العقوبات القاسية وغير الانسانية والحاطة بالكرامة. واضطلعت منظمة العفو الدولية بمساعدة الضحايا عن طريق إعادة التأهيل الطبي، بما في ذلك تقديم أطراف اصطناعية لكل من بترت أطرافهم بأمر القضاء. وتم تمويل المشروع من صندوق الاغاثة التابع للسكرتارية الدولية، التي تتلقى التبرعات من الأقسام الوطنية لمنظمة العفو الدولية في جميع أنحاء العالم.

جون روبن جرانج، الذي بترت يده اليمنى بناء على أمر المحكمة، يكتب على مكتبه بيده الاصطناعية المثبتة جديدا.

جواتيمالا: تهديد رئيسة جماعة الدعم المتبادل بالموت

في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ أرسلت منظمة العفو الدولية رسالة بالتلكس الى رئيس جمهورية جواتيمالا فينيتشيو سيريزا أريغالو تعرب فيها عن قلقها بشأن تجدد التهديدات بالموت الموجهة الى نينيت منتنجرو دي جارسيا وإبنتها الصغيرة. ونينيت جارسيا هي رئيسة جماعة الدعم المتبادل لأقارب «المختفين». وأعقب التهديدات بيان من الجيش صدر في ١٧ أيلول/سبتمبر حذر بأن «إذا حدث أي شيء بالمصادفة لرئيسة جماعة الدعم المتبادل أو لأي من أعضائها، فإن ذلك متوقعا من قبل من يحركونهم كدمى ومن يفكرون في خطة انتهازية كهذه».

وفي ٢١ ايلول/سبتمبر أكد بيان ثان من الجيش أن البيان السابق أسيء تفسيره ولا يمكن اعتباره تهديدا لرئيسة جماعة الدعم المتبادل. وأصدر الرئيس سيريزا بيانا مماثلا استجابة لتلكس منظمة العفو الدولية. ونظرا للبيان الأول وانتهاكات حقوق الانسان في الماضي الموجهة ضد اعضاء جماعة الدعم المتبادل، تظل منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق حيال سلامة أعضاء الجماعة.

أنظر أيضا: تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٨٦، ص. ٣ ● استجابة السلطات البلغارية، ص ٧. ● عمليات القتل في البرازيل، ص. ٨.

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم فيما يلي هو سجين من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم اساليب العنف أو روّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن منظمة الامم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من جميع انحاء العالم أن تساعد على تأمين اطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال عدم مراسلة السجين مباشرة.

-اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية-

صوفيا بلياك: تبلغ من العمر ٣٢ عاما من الروم الكاثوليك من اوكرانيا الغربية. تقضي الآن حكما بالسجن لمدة خمس سنوات تعقبها خمس سنوات من النفي الداخلي. ومن المنتظر أن يطلق سراحها في عام ١٩٩٣.

قبض على صوفيا بلياك في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ في زيتومير حيث كانت تعمل كعازفة أورغن في الكنيسة المحلية. وفتش رجال المخابرات السوفياتية منزلها قبل القبض عليها بفترة قصيرة وحذروها بأنها ستقدم للمحاكمة لتوزيعها منشورات دينية ولعيشها «حياة فاسدة».

وقدمت صوفيا بلياك الى المحاكمة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣. وأدينت بقيامها «بإثارة الدعاية المناهضة للاتحاد السوفياتي» ولاشتراكها في «نشاط ديني مناهض للمجتمع». وبالنسبة للتهمة الأولى اتهمت بإقامة علاقات مع اتحاد العمال غير الرسمي «التضامن» خلال زيارتين قامت بهما الى بولندا لزيارة اقربائها، وبحيازتها على منشوراته وشعاراته. واتهمت أيضا بمحاولة اقناع بعض أعضاء منظمة الشبيبة الشيوعية باعتناق الكاثوليكية وتوزيع منشورات عن معتقد كاثوليكي واسع الانتشار يقول أن العذراء مريم قد ظهرت لثلاثة أطفال في مدينة فاطمة في البرتغال في عام ١٩١٧.

وبالرغم من ان القانون السوفياتي يصرح بالحق في محاكمة علنية في قضية كهذه، ورد أن محاكمة صوفيا بلياك كانت سرية. وهي تقضي الآن أول جزء من حكمها في معسكر عمل لاصلاح النساء المجرمات في دنبرودزرزنيسك.

يرجى إرسال التماسات تتسم بالكياسة لإعادة النظر الفورية في حكمها بهدف الافراج غير المشروط عنها إلى:

The Procurator of The
Ukrainian Republic
P.G. Osipenko:
SSSR/UKr/g. Kiev/ Kreshchatik
2/Prokuratura USSR
Prokuroru Osipenko P.G.

إطلاق سراح

حكم على ايرينا راتوشينكيا في عام ١٩٨٣ بالسجن لمدة ١٢ عاما وبالنفي الداخلي لكتابتها وإرسالها أشعارا الى الخارج دون تصريح. وقد ورد ذكرها في «ملف اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية عن التعذيب» في النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية، في حزيران/يونيو ١٩٨٥. وفي ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ تم الإفراج عنها دون شروط.

جنوب افريقيا

ايني سيكيسوا جسينا وجانيت شيري: امرأتان احداهما من القادة المحليين والثانية عضو قيادي في حملة إنهاء التجنيد الإلزامي، اعتقلتا دون توجيه تهمة اليهما او محاكمتهما، بمقتضى قوانين حالة الطوارئ العامة السارية المفعول منذ ٢١ حزيران/يونيو ١٩٨٦.

ايني جسينا، زعيمة منظمة نساء بورت اليزابيث البالغة ٤٩ عاما، لها اربعة اطفال وتعمل منظفة في مدرسة. اعتقلت عندما داهمت منزلها شرطة أمن جنوب إفريقيا في الساعات الأولى من يوم ١٢ حزيران/يونيو، قبل ساعات قليلة من اعلان حالة الطوارئ. ومنذ ذلك الحين وهي معتقلة بموجب سلطة وزير القانون والنظام، المخول بصلاحيات بمقتضى قوانين الطوارئ بالامر باعتقال الافراد لمدد غير محددة ودون محاكمة.

وكانت ايني جسينا قد اعتقلت في ظروف مشابهة من تموز/يوليو الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بمقتضى حالة الطوارئ الجزئية التي كانت سارية المفعول في ذلك الحين. وأقرت في افادة لها بأن الشرطة اعتدت عليها في قسم شرطة لويس لي جرانج في بورت اليزابيث في يوم ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٥ ورش وجهها عمدا بغاز مسيل للدموع. وزعمت ايضا بأن الشرطة هددتها باطلاق الرصاص على أطفالها.

وقبضت شرطة الأمن على جانيت شيري في كيب تاون في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦. وتبلغ من العمر ٢٤ عاما وهي عضو في حملة إنهاء التجنيد الالزامي. وقد اختبأت عن الانظار منذ فرض حالة الطوارئ في ١٢ حزيران/يونيو.

وحملة إنهاء التجنيد الإلزامي هي منظمة لها قاعدة مسيحية من البيض المعارضين لفرض التجنيد الإلزامي على الرجال البيض في قوات دفاع جنوب افريقيا بسبب استخدام هذه خلال السنتين الماضيتين، في مراكز تجمع السكان السود لقمع الاضطرابات المدنية. واعتقلت جانيت شيري لمدة ثلاثة أسابيع في حبس انفرادي ولكنها الآن مع نساء معتقلات آخريات. ولم تعرف أسباب للقبض عليها حتى الآن.

وكانت قد اعتقلت في السابق دون محاكمة لمدة ثلاثة اسابيع في منتصف عام ١٩٨٥. وفي اذار/مارس ١٩٨٦، قبض عليها لمدة قصيرة واتهمت بحيازة مخدرات. واسقطت التهمة عنها ونظرا للقبض عليها لم تتمكن من السفر للخارج كممثلة لحملة إنهاء التجنيد الالزامي.

وتعتقد منظمة العفو الدولية، ان ايني جسينا وجانيت شيري قد اعتقلتا بسبب معارضتهما التي لا تتسم بالعنف لسياسات الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا. وهما من بين مئات كثيرة من المعارضين السلميين للحكومة المعتقلين حاليا او المقيدة حريتهم بمقتضى قوانين حالة الطوارئ.

يرجى إرسال خطابات تناشد اطلاق سراحهما إلى:

P.W. Botha State
President of South Africa
Union Buildings/Pretoria
South Africa

سوريا

مروان حموي: صحفي يبلغ من العمر ٤٨ عاما، اعتقل في سجن عسكري دون تقديمه الى المحاكمة منذ عام ١٩٧٥.

كان مروان حموي مدير وكالة الأنباء السورية. وفي أوائل السبعينات عين ملحقا صحفيا في مكتب نيويورك لجامعة الدول العربية وعمل بعد ذلك كمراقب للجامعة في الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٧٤ عين مديرا لوكالة الأنباء السورية وعاد الى دمشق.

ومروان حموي هو ضمن مجموعة من السوريين قبض عليهم في منتصف السبعينات للاشتباه بتعاونهم مع الجناح العراقي في حزب البعث وما زال معتقلا بموجب قانون حالة الطوارئ الساري المفعول منذ عام ١٩٦٣. ويوقف هذا القانون العمل بجميع الضمانات الدستورية ويخول صلاحيات واسعة للقبض والاعتقال التعسفي. وقبض على مروان حموي في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ واحتجز منذ ذلك الحين في سجن المزة العسكري في دمشق دون توجيه تهمة اليه أو محاكمته. وتبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأي في شهر تموز/يوليو ١٩٧٦. ولم ترد مطلقا السلطات السورية على أي من الالتماسات التي قدمتها منظمة العفو الدولية نيابة عنه.

لقد تولى حزب البعث السلطة في سوريا منذ عام ١٩٦٣، حيث تولت الحكم جماعات متعددة من داخله خلال فترات مختلفة من الزمن. وتدهورت العلاقات بصورة حادة بين سوريا والعراق في عام ١٩٧٥، ونتج عن هذا التدهور عمليات قبض واسعة لمن اشتبه في تأييده لجناح العراق في الحزب. وتواصلت ورود التقارير الى منظمة العفو الدولية عن عمليات القبض على الاشخاص، بعضها حدث مؤخرا في دير الزور حيث تم القبض على أعضاء الفرع المحلي لحزب البعث الحاكم للاشتباه بتعاطفهم مع العراق.

يرجى إرسال خطابات تتسم بالكياسة تناشد الافراج عنه الى:

صاحب الفخامة الرئيس حافظ الأسد
القصر الجمهوري ابو رمانة/شارع الرشيد،
الجمهورية العربية السورية

وكذلك الى صاحب السعادة محمد غباش وزير الداخلية/وزارة الداخلية، ساحة المرجة، دمشق،
الجمهورية العربية السورية.

اخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ باطلاق سراح ١٤٢ سجينا ممن كانت قد تبنتهم او كانت تجري تحقيقات في قضاياهم. وتبنت المنظمة ١٩٤ قضية جديدة.

منظمة العفو الدولية
تقرير عام ١٩٨٦

تزايد الضغط من أجل حقوق الإنسان

ولكن يظل الكثير مما يجب القيام به

يوضح تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٦ بالوثائق، الهوة الساحقة بين وعود الحكومات باحترام حقوق الإنسان وسلوك هذه الحكومات.

ويعكس الموجز السنوي لعمل منظمة العفو الدولية زيادة الضغط الذي أحدثه الرأي العام الدولي وزيادة تدفق المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويبين أيضا زيادة الاهتمام الذي توليه الهيئات الدولية لحماية حقوق السجناء.

إلا أن الوثائق عن عمليات القتل و«الاختفاء» والتعذيب والاعتقال دون محاكمة وحبس الأفراد لاعرابهم عن آرائهم والإساءات الأخرى التي تقوم بها الحكومات، تبيّن مقدار العمل الواجب القيام به.

وتشير مقدمة التقرير الى النمو السريع لحركة حقوق الانسان على نحو أوسع، ومشاركة أكثر من الف مجموعة ومنظمة مستقلة في الوقت الحاضر مما ضاعف من الضغط على الحكومات والحصول على استجابات منها. فقد وضعت الاتفاقات والمعايير الدولية، بما في ذلك الاتفاقية بشأن حظر التعذيب التي اعتمدتها الأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

إلا أن هناك حاجة ماسة لممارسة ضغط لا يلين للتغلب على الذرائع التي تقدمها الحكومات للتخلي عن المسؤولية، بما في ذلك الادعاءات بإمكانية انتهاك حقوق الانسان باسم الأمن الوطني أو السيادة أو احتياجات التنمية.

ويضم التقرير الذي يقع في ٣٨٦ صفحة، ابوابا فردية عن ١٢٨ بلدا تغطي جميع الاتجاهات السياسية وجميع اقاليم العالم. ولا يصدر التقرير أحكاما على الحكومات أو يقارنها ببعض ولا تؤيد منظمة العفو الدولية ولا تعارض أية حكومة أو جماعة معارضة، فهي لا تركز إلا على حقوق الإنسان، بغض النظر عما إذا كانت البلدان غنية أو فقيرة، تتمتع بالسلم أو تخوض حربا.

وفيما يلي موجز للتقرير الذي جمعت أبوابه على أساس الاقاليم.

وعدم وجود باب مخصص لبلد معين لا يعني عدم وجود مشاكل لحقوق الانسان فيه، بل قد يعني انه لم يكن في استطاعة منظمة العفو الدولية جمع كل المعلومات التي تحتاجها. ويغطي التقرير السنة التقويمية ١٩٨٥.

يصل أعضاء منظمة العفو الدولية أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ عضو مشترك في أكثر من ١٥٠ بلدا وإقليما ولها اكثر من ٣٦٠٠ مجموعة محلية في ٦٠ بلدا.

السجناء المفرج عنهم بعد إنقلاب نيسان/ابريل في السودان.

إفريقيا

اعتقل آلاف الاشخاص دون محاكمة في إفريقيا في عام ١٩٨٥، وقد اعتقل الكثير منهم نتيجة لتقدهم او معارضتهم التي لا تتسم بالعنف لسياسات الحكومات. واشتبه في آخرين بأنهم مشتركون في محاولات انقلابية او في الصراعات الداخلية المسلحة التي استمرت في أنجولا وتشاد وناميبيا وبلدان أخرى.

وفي جنوب افريقيا، أدى فرض حالة الطوارئ في بعض المناطق الى زيادة حادة في عمليات الاعتقال السياسي. وكما هو الحال في بلدان أخرى، ارتبط الاعتقال دون محاكمة ارتباطا وثيقا بالتقارير الواردة عن تعذيب وإساءة معاملة السجناء الذين مات البعض منهم خلال الاعتقال.

ووردت تقارير عن تعذيب وإساءة معاملة السجناء من أوغندا سواء تحت حكومة الرئيس ملتون أوبوتي أو الادارة العسكرية التي خلفتها لمدة قصيرة في عام ١٩٨٥. ونشرت منظمة العفو الدولية تفاصيل عن تعذيب وقتل السجناء المعتقلين من قبل العسكريين الأوغنديين.

ووردت تقارير أيضا عن حالات وفاة الاشخاص اثناء الاعتقال نتيجة للتعذيب أو سوء المعاملة من عدد من البلدان الأخرى بما في ذلك بوركينا فاسو وجزر القمر وناميبيا وتوجو. وفي زيمبابوي، وردت تقارير عن اعتقال افراد كثيرين بعد الانتخابات وتعذيبهم. ودعت منظمة العفو الدولية الى إجراء تحقيق رسمي ولكن الحكومة رفضت إجراء التحقيق ما لم تكشف المنظمة أولا عن مصادرها. وردت منظمة العفو الدولية بأنها ليست على استعداد لتعريض الأشخاص الذين أعطوها معلومات سرية للخطر عن طريق الكشف عن هوياتهم.

وكانت هناك أفعال إيجابية

مظاهرة إحتجاج في جنوب افريقيا ضد موت سيفوموتسي واندرياس رادتسيلا أثناء الاعتقال.

(التتمة في صفحة ٤)

مسيرة صامتة في فرنسا من أجل «المختفين»

القارتان الأمريكيتان

عادت أورجواي بعد ١١ عاما من الحكم العسكري الى حكومة مدنية وتم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين. وألغى البرلمان الجديد قانون أمن الدولة والنظام الداخلي الذي اتهم بمقتضاه المدنيين بجرائم ضد الدولة حيث تمت محاكمتهم أمام محاكم عسكرية. واتخذت البرازيل ايضا تدابير لحماية حقوق الانسان، وعادت الى الحكومة المدنية بعد ٢١ عاما من الحكم العسكري، بالرغم من التقارير المتواصلة عن عمليات تعذيب وقتل تجرى غالبا في المناطق الريفية.

(تتمة صفحة ٣)

لاستعادة أو حماية حقوق الإنسان في عدد من البلدان على الرغم من ان ذلك لا يتم إلا بعد ورود تقارير عن حدوث إساءات.

ففي السودان، بدأ العام باعدام محمود محمد طه علنا، وهو سجين رأي بلغ من العمر ٧٦ عاما كانت محاكمته غير عادلة بصورة فاضحة. ومع ذلك، وفي خلال شهور بعد الإطاحة بالحكومة، أطلق سراح المسجونين السياسيين وأوقف بتر الاطراف الذي أجازته المحاكم وقدم من قاموا بالتعذيب الى المحاكمة.

وبعد الانقلاب العسكري في نيجيريا في آب/أغسطس الماضي، أطلق سراح سجناء الرأي وكان هناك انخفاض ملحوظ في استخدام عقوبة الاعدام. وفي رواندا، قدم المسؤولون السابقون الى المحاكمة لصلتهم بعمليات القتل السرية للسجناء السياسيين.

إلا أن في غينيا، حيث بدى أن إجراءات لحماية الانسان قد تبدأ هذا العام، وردت تقارير عن اعدام أشخاص عديدين سرا نتيجة لمحاولة انقلاب.

وتظل عقوبة الاعدام أحد الاسباب الرئيسية التي تدعو إلى القلق. فقد وردت تقارير عن أحكام بالاعدام أو اعدامات من ١٨ بلدا. ففي نيجيريا، حكم على أكثر من ١٤٠ شخصا بالاعدام وصدرت الاحكام على الكثير منهم من قبل محاكم خاصة. وفي غانا، حكمت المحاكم العامة باعدام ٥٨ شخصا. واشارت التقارير إلى معدل عال من الاعدامات في جنوب إفريقيا، حيث سجلت ١٣٧ حالة شنق على الاقل، وفي الصومال، زاد العدد الإجمالي عن ١٠٠ حالة. وورد أيضا ان هناك ١٥٠ شخصا كانوا ينتظرون تنفيذ الاعدام بهم في كينيا في أواخر عام ١٩٨٥.

وبدأت في الأرجنتين محاكمة تسعة من القادة العسكريين اتهموا بمسؤوليتهم عن «عمليات اختفاء» آلاف الاشخاص بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٢. وتتواصل الجهود لتقفي أثر ١٠٠ طفل ما زالوا مفقودين بعد أن قامت قوات الأمن في السبعينات باختطاف أو قتل أو سجن آبائهم سرا.

وفي بلدان كثيرة في القارتين الامريكيتين، يظل الحبس السياسي والتعذيب والقتل مدعاة القلق البارزة لمنظمات حقوق الانسان. وفي أغلب الأحيان اصبح العاملون في مجال حماية حقوق الانسان أنفسهم ضحايا.

ويبدو أن عمليات القبض التعسفية والتعذيب والقتل من قبل القوات العسكرية وشبه العسكرية في السلفادور وجواتيمالا أصبحت موجهة على نحو إنتقائي ضد الأفراد المشتبه في أنهم معارضين للحكومة بالمقارنة بالأعوام السابقة. وكان العاملون في مجال اتحادات العمال وحقوق الانسان ومساعدة اللاجئين ضحايا الأعمال المذكورة. ويبدو ان آخرين قد «اختفوا» لمجرد أنهم كانوا حاضرين في المناطق التي حدثت فيها عمليات قام بها رجال الأمن.

مظاهرة خارج المحكمة العليا في هندوراس قامت بها لجنة عائلات المختفين.

وشعرت منظمة العفو الدولية بالقلق حيال الأفراد الذين قدموا للمحاكمة في الولايات المتحدة لقيامهم بمساعدة اللاجئين من السلفادور وجواتيمالا على دخول البلاد. وقد التمست المنظمة من سلطات الولايات المتحدة عدم إعادة هؤلاء اللاجئين الى بلادهم وذلك لاحتمال مواجهتهم للتعذيب والموت.

وفي نيكاراجوا يتركز القلق حول نمط من الاعتقال قصير الأجل لسجناء الرأي. فقد ورد أن القوات غير النظامية المعادية للحكومة الموجودة في هندوراس كثيرا ما قامت بعمليات تعذيب واغتيالات. وكانت هناك دلائل على مساعدة الولايات المتحدة وتشجيعها او تغاضيها عن هذه الاساءات.

ووردت من كولومبيا تقارير عن زيادة كبيرة في عمليات «الاختفاء» والقتل السياسي من قبل القوات الحكومية، حيث اثبتت المحاكم ان أفراد الجيش كانوا مسؤولين عن عمليات تعذيب في قضايا عديدة حظيت بدعاية واسعة.

ووردت أيضا تقارير عن عمليات قتل شبيهة بالإعدام قامت بها قوات العصابات

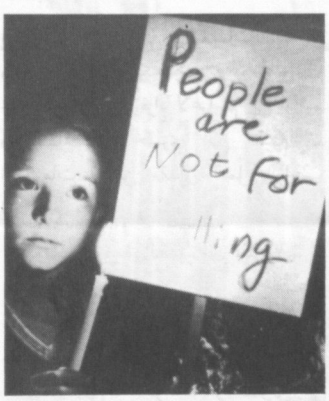

مظاهرة احتجاج ضد عقوبة الاعدام في الولايات المتحدة.

في كل من كولومبيا وبيرو، حيث ظهرت ايضا دلائل جديدة على سياسة القوات المسلحة الخاصة باختطاف وقتل الأشخاص المشتبه بانضمامهم او تأييدهم لرجال العصابات.

ووردت تقارير عن ارتفاع في معدل انتهاكات حقوق الانسان في الاكوادور. حيث يجري اعتقال السجناء السياسيين في معسكرات اعتقال سرية وتعذيبهم. وكانت هناك ايضا زيادة حادة في عمليات الخطف والتعذيب والقتل من قبل فرق سرية في شيلي يعتقد بأن لها علاقات بقوات الأمن.

ووردت تقارير عن انتهاكات بما فيها أعمال تعذيب، تقوم بها الشرطة في المكسيك. وقدم الحزب الحاكم اقتراحا باصدار تشريع يجعل التعذيب عملا اجراميا يعاقب مرتكبوه بالسجن.

وأطلق سراح سجناء سياسيين يقضون مددا طويلة في السجن في كوبا حيث كانوا قد سجنوا تحت أوضاع قاسية.

(التتمة في صفحة ٥)

آسيا

انتشرت في آسيا على نطاق واسع عمليات الاعتقال دون محاكمة والتعذيب وعمليات القتل السياسي التي تقوم بها الحكومات.

في كامبوتشيا، حيث يتواصل الصراع العسكري، جرى حبس مئات من الأفراد دون محاكمة. وورد تأكيد على تقارير تعذيب السجناء السياسيين وتقييدهم بالاغلال في زنزانات انفرادية لا يدخلها الضوء.

وفي سري لانكا، وردت تقارير عن تعذيب أو قتل أو «اختفاء» مئات كثيرة من الافراد غير المقاتلين من اقلية التاميل، بعد أن قبضت عليهم قوات الأمن الحكومية في شمال وشرق البلاد. وخلال الصراع المسلح المتواصل، ورد أن جماعات التاميل قد قتلت المدنيين العزل والأسرى.

وفي أفغانستان، وردت تقارير عن القتل المتعمد للمدنيين غير المحاربين من قبل القوات السوفياتية المدعمة من قبل العسكريين الأفغان. وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن التعذيب المنهجي للمشتبه بتأييدهم لجماعات المعارضة المسلحة.

مسيرة صامتة نظمها القسم الكندي لمنظمة العفو الدولية امام بلدية تورنتو.

وفي الفلبين، عندما كانت تحت حكم الرئيس فيرديناند ماركوس في عام ١٩٨٥، كانت القوات المسلحة والوحدات شبه العسكرية مسؤولة عن عمليات القبض التعسفي والتعذيب والاعدام خارج نطاق القضاء و «اختفاء الأشخاص».

وفي اجزاء أخرى من المنطقة، كان الحبس لمدد طويلة الأجل أمرا متكررا. فقد أمضى بعض سجناء الرأي في بروناي وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وتايوان عقدا أو أكثر في السجون. وفي فييتنام ولاوس، تقدر الأرقام غير المؤكدة الحكومية بأن عدد الأشخاص الذين يخضعون لعمليات «إعادة التثقيف» في كلي البلدين يبلغ ٧٠٠٠ و٥٠٠٠ على التوالي. وقضت الغالبية العظمى منهم عشر سنوات في معسكرات أو في مشروعات الاعمال الشاقة.

وقدم الى المحاكمة في اندونيسيا اكثر من ١٠٠ مسلم بما في ذلك سجناء رأي كثيرون اتهموا بالتخريب لأنهم انتقدوا سياسات الحكومة. وتواصلت التقارير من اريان جايا وتيمور الشرقية عن تعرض المشتبه في أنهم أعضاء في منظمات انفصالية إلى التعذيب على ايدي قوات الأمن الاندونيسية.

وتعرض مئات من العاملين في السياسة ومنتقدي الحكومة الذين حاولوا ممارسة حقوقهم الاساسية، الى القبض والسجن لمدد قصيرة وفي بعض الحالات للتعذيب في كل من بنجلاديش وكوريا الجنوبية ونيبال وباكستان.

وفي الهند، حيث قامت جماعات المعارضة التي تتسم بالعنف بعمليات قتل ولا سيما في البنجاب، طبقت قوانين جديدة ضد «الانشطة الهدامة» واحتجز مئات من المعتقلين السياسيين في مراكز اعتقال وقائية دون ان توجه اليهم تهم أو يقدموا الى المحاكمة. ووردت تقارير عن حدوث عمليات تعذيب في أجزاء كثيرة من البلاد.

وتم اعتقال اعضاء في جماعات دينية تشمل المسيحيين في نيبال والأحمدية في باكستان والبوذيين في فييتنام. وفي الصين، التمست منظمة العفو الدولية اطلاق سراح قساوسة من الروم الكاثوليك اعتقلوا منذ الخمسينات وكذلك بوذيين من التبت قبض عليهم لممارستهم شعائر دينهم.

مؤيدو «حركة الديمقراطية» يتظاهرون خارج جامعة الصين الشعبية في بيجنج.

وبالرغم من ان موظفا رسميا في وزارة الخارجية الصينية قد أنكر وجود سجناء سياسيين في البلاد، كانت هناك تقارير عن اعتقال سجناء الرأي بما في ذلك زعماء ما تسمى «بحركة الديمقراطية» التي ظهرت في أواخر السبعينات، وحبسهم حبسا انفراديا لمدد طويلة، مما أضر بصحتهم الجسدية والعقلية.

ووردت تقارير عن اعدامات في معظم بلدان المنطقة، حيث زاد عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالاعدام في نيبال وفييتنام. وقبل إلغاء الاحكام العرفية في باكستان في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر الماضي، حكمت المحاكم العسكرية الخاصة بالاعدام في معظم الـ ٨٤ قضية في ذلك البلد خلال العام. وفرضت أحكام بالاعدام دون الحق في الاستئناف، محاكم ثورية خاصة في أفغانستان ومحاكم عسكرية خاصة في بنغلاديش. وفي الصين، يبدو أن كثيرا من الأفراد الذين أعدموا قد جرت عمليات اعدامهم عقب صدور الحكم مباشرة.

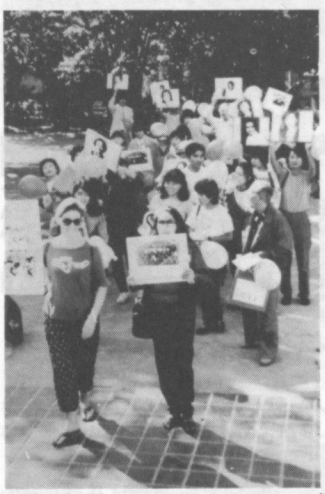

أعضاء القسم الياباني لمنظمة العفو الدولية في مظاهرة.

أوروبا

جرى حبس الأشخاص في أوروبا الشرقية والغربية لممارستهم حقوقهم في حريات التعبير والدين وتكوين الجمعيات والتنقل.

وعلمت منظمة العفو باكثر من ٦٠٠ سجين رأي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتعتقد بأن إجمالي العدد أعلى من ذلك. وفي بولندا، كان هناك حوالي ٢٠٠ سجين رأي ما زالوا في السجن حتى نهاية العام، بالرغم من صدور قانون بالرأفة بهم في وقت مبكر. ووردت تقارير عن أكثر من ٤٠ محاكمة سياسية في الصحافة اليوغوسلافية، بعضها تشمل مواطنين من أصل الباني في مقاطعة كوسوفو، وبعض القضايا الأخرى لأشخاص متهمين «بجرائم كلامية».

ووردت تقارير أيضا عن اعتقال سجناء رأي في رومانيا وألبانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا. وكما هو الحال في السنوات السابقة، كانت الغالبية العظمى من ٢٠٠ سجين رأي معروفين لمنظمة العفو الدولية في جمهورية المانيا الديمقراطية هم من طالبي الهجرة.

وفي بلغاريا قبض على عدد كبير من الأشخاص من أصل تركي قاوموا حملة الحكومة لاجبارهم على الاندماج وسجنوا. وتلقت منظمة العفو الدولية أسماء أكثر من ١٠٠ شخص منهم ادعى بأن قوات الأمن قتلتهم أثناء الحملة.

وكان عدة مئات من سجناء الرأي من بين آلاف من السجناء السياسيين في تركيا، حيث يستمر ورود التقارير عن استخدام التعذيب على نطاق واسع.

وقامت الحكومات بحبس المعارضين لأداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير في كل من أوروبا الشرقية والغربية. وعملت منظمة العفو الدولية على اطلاق سراح المعارضين لأداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير في جمهورية المانيا الاتحادية وفنلندا وفرنسا وجمهورية المانيا الديمقراطية واليونان والمجر وايطاليا والنرويج وبولندا وسويسرا. وأدى حكم المحكمة العليا في قبرص بعدم دستورية المحاكم العسكرية هناك الى اطلاق سراح جميع المحبوسين المعارضين لأداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير.

(التتمة في صفحة ٦)

القارتان الامريكيتان

وورد أن هناك حوالي ١٠٠ شخص آخر ما زالوا في سجون عديدة، منها سجن بونياتو وسجن كومبينادو دل است في هافانا. وكانت منظمة العفو الدولية على علم بوجود حوالي ٣٠٠ سجين آخر معتقلين لجرائم سياسية، ولكن ليس لديها تقديرات إجمالية يعتمد عليها.

زاد استخدام عقوبة الاعدام في منطقة الكاريبي. فقد شنق أربعة سجناء في غويانا في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي، وهذه أول مرة يجري فيها إعدام منذ عام ١٩٧٢. وجرت اول عملية إعدام في سان كريستوفر ونافيس منذ ١١ عاما. وفي جامايكا تم شنق تسعة سجناء، حيث تم الحكم على أكثر من ١٠٠ شخص بالاعدام. وبحلول نهاية عام ١٩٨٥، وقف ١٦٤٢ سجينا في «صف الموت» في سجون الولايات المتحدة حيث نفذ حكم الاعدام في ١٨ منهم، بما في ذلك اعدام أول شخص منذ عام ١٩٦٤ بسبب جريمة ارتكبها عندما كان عمره أقل من ١٨ عاما.

مجموعة من المواطنين الالبانيين من يوغوسلافيا يتظاهرون في برن بسويسرا ويحملون صورتين لإثنين من أصل الباني ادعي باغتيالها على ايدي قوات الأمن اليوغوسلافية.

(تتمة من صفحة ٥)

وطبقا للتقارير الواردة لمنظمة العفو الدولية، أسيئت معاملة المسجونين في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بصورة منهجية. وتقول التقارير بتعذيب بعضهم. ومات اثنان على الأقل من سجناء الرأي في السجن بعد أن رفضت المشورة الطبية بإطلاق سراحهما.

وخلال العام المذكور نشرت منظمة العفو الدولية تقارير تتعلق بالمزاعم القائلة بتعذيب السجناء في أسبانيا وتركيا. وجاءت أيضا تقارير تتضمن مزاعم عن اساءة المعاملة والتعذيب للمسجونين من بلدان أوروبية أخرى كثيرة تشمل البانيا وبلغاريا وايرلندا وإيطاليا ومالطا وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا.

وفي المملكة المتحدة، قامت منظمة العفو الدولية بتحقيقات في تقارير سوء المعاملة وعمليات قتل قامت بها قوات الأمن في ايرلندا الشمالية. ورفضت توصيات المنظمة بأن تقوم الحكومة بإجراء تحقيقات مستقلة في مزاعم القتل.

وحصلت حركة الالغاء التام لعقوبة الاعدام على زخم في أوروبا الغربية. فقد صادقت أسبانيا على بروتوكول الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان الذي ينص على إلغاء العقوبة في زمن السلم (بالرغم من الموافقة على قانون اساسي يبقي على عقوبة الاعدام بمقتضى قانون العقوبات العسكري في زمن الحرب). وقدم مشروع قانون الى البرلمان الايرلندي لإلغاء هذه العقوبة لجميع الجرائم.

ولأول مرة منذ الثمانينات، لم تتم عمليات اعدام في تركيا، وهي البلد الوحيد في مجلس أوروبا الذي قام بتنفيذ عمليات اعدام في السنوات الأخيرة، ولكن أعلن عن ١٠٨ حكما بالاعدام في

أعضاء منظمة العفو الدولية في الدانمارك يشعلون شموعا خلال اسبوع سجناء الرأي.

هذا البلد خلال العام. وعلمت منظمة العفو الدولية عما مجموعه ٤٧ اعدام في بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بالرغم من أنه يعتقد أن العدد الإجمالي الحقيقي لهذه الاحكام والاعدامات أعلى بكثير.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ورد أن ممارسات التعذيب والاعدامات انتشرت على نطاق واسع في الشرق الاوسط، وغالبا ما ترتبط بصلاحيات الطوارئ التي تمنح لقوات الأمن الوطنية والى المحاكمات السريعة التي تجرى في محاكم خاصة.

فقد جرت اعدامات في أكثر من نصف البلدان الستة عشر الواردة في التقرير الاقليمي، بالرغم من ان السرية الحكومية التي جعلت من المستحيل تقييم النطاق الكامل للأحكام بالاعدام أو الاعدامات الفعلية. وعلمت منظمة العفو الدولية عن ٤٧٠ حالة اعدام في إيران فقط خلال العام، ولكن من المعتقد أن العدد الإجمالي الفعلي في هذا البلد أعلى بكثير من ذلك. واطلق الرصاص على معظم الضحايا بعد المحاكمات التي لم يتوفر فيها محامين للدفاع ولا الحق في الاستئناف. وفي المملكة العربية السعودية، وردت تقارير عن ٤٥ حالة اعدام علني، وهي زيادة عن السنوات السابقة تدعو الى القلق الشديد.

وأعضاء اتحادات العمال والعاملين في مجال حقوق الانسان. واعترفت في النهاية حكومة العراق الى منظمة العفو الدولية بأنها كانت قد اعدمت ستة أعضاء من عائلة الزعيم الشيعي آية الله محمد باقر الحكيم. وبالرغم من عمليات الإنكار الحكومية، كان واضحا استمرار عمليات القبض الجماعية والتعذيب والقتل. ويبدو أن حوالي ٣٠٠ شخص قد قتلوا في شهر تشرين الاول/اكتوبر في شمال العراق، وكان الكثير منهم في السليمانية، حيث ذهب حوالي ٢٠,٠٠٠ جندي الى المدينة وأخذوا في قتل المتظاهرين وارسال المعارضين للحكومة الى فرق الاعدام في

أعضاء منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة يلفتون الانتباه الى محنة سجناء الرأي.

وشاعت مزاعم التعذيب في معظم بلدان المنطقة. ففي سوريا، اعتقل آلاف الاشخاص دون اتهام أو محاكمة، وعمليات التعذيب الجسدي والعقلي قيل أنها كانت روتينا في جميع مراحل الاعتقال. وجاء عدد متزايد من الشكاوى عن التعذيب من الكويت حيث قال نائب رئيس الوزراء مخاطبا المجلس الوطني بأن استخدام الفلقة سيستمر طالما أن أمن واستقرار البلاد يتطلبان ذلك.

وكانت هناك مزاعم بسوء معاملة وتعذيب المعتقلين في اسرائيل والأراضي المحتلة ومن قبل الميليشيا التي تساعدها اسرائيل في جنوب لبنان. وفرضت السلطات الاعتقال الاداري، بعد أن توقف الى حد كبير منذ عام ١٩٨٢. وشمل المعتقلين الطلاب والصحفيين الشوارع.

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن تعذيب واعدام السجناء على أيدي بعض الميليشيات الرئيسية في لبنان، التي كانت جميعها مسؤولة عن اعتقال المعارضين السياسيين والرهائن وحبسهم انفراديا دون أية إجراءات قضائية.

وجدد المسؤولون الليبيون الدعوة إلى «التصفية الجسدية» للمعارضين السياسيين وكانت هناك محاولات لقتل مواطنين ليبيين يعيشون في الخارج، وكانت هناك مزاعم عن موت المعتقلين تحت التعذيب خلال اعتقال اللجان الثورية لهم في ليبيا.

وفي نهاية العام، علمت منظمة العفو الدولية عن سجناء رأي أو سجناء رأي محتملين جرى اعتقالهم في الجزائر والبحرين ومصر وايران والعراق واسرائيل والاردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

بلغاريا

السلطات تطعن في أدلة منظمة العفو الدولية عن الانتهاكات

في نيسان/ابريل ١٩٨٦ نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا بعنوان: [بلغاريا: «حبس المواطنين الاتراك»]، يشرح بالتفصيل شعور القلق حيال انتهاك حقوق الانسان خلال فرض اندماج الاقلية من أصل تركي. وبالرغم من الرقابة الصارمة، استطاعت منظمة العفو الدولية الحصول على أسماء اكثر من ٢٥٠ شخصا من اصل تركي وردت تقارير بالقبض عليهم بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ واذار/مارس ١٩٨٥ عندما، طبقا لرواية السلطات، قامت الاقلية بأكملها – المقدر عددها بحوالي ٩٠٠,٠٠٠ شخص أو ١٠ في المائة من السكان – بالتخلي «التلقائي» و «الطوعي» عن اسمائهم الاسلامية واتخاذ اسماء بلغارية. وتلقت منظمة العفو أيضا تقارير بأن قوات الأمن قد قتلت أشخاصا من أصل تركي.

وأنكرت السلطات البلغارية بصورة مستمرة وجود الأقلية التركية وجميع المزاعم عن انتهاك حقوق الانسان خلال تلك الحملة.

وفي بداية نيسان/ابريل ١٩٨٦ ظهرت سلسلة من المقالات في الصحافة الرسمية تشمل مقابلات مع اشخاص قيل بأن منظمة العفو الدولية قد ادعت بأنهم إما ماتوا او «اختفوا». وفي حالات كثيرة اساءت هذه المقالات نقل أقوال منظمة العفو الدولية بصورة خطيرة. فمثلا، نقل احد المقالات عن فلينا أرزوفا وتيمينوسكا يوليانوفا قولها أن منظمة العفو الدولية قد قالت إن السلطات البلغارية قد قتلتهما. ولكن منظمة العفو الدولية لم تذكر أيا منهما. وتذكر هذه المقالة أيضا أن منظمة العفو الدولية زعمت بأن المسجد في بنكوفسكي قد هدم، بينما تقرير منظمة العفو الدولية يورد بوضوح أن المسجد في جورسكي ازفور قد هدم.

وفي حالات أخرى استخدمت في المقابلات اسماء بلغارية جديدة دون الإشارة الى أسماء الأشخاص قبل الحملة، مما يجعل التحقق من قبل منظمة العفو الدولية أمرا مستحيلا. ولا تتضمن معظم التقارير التي تلقتها منظمة العفو عن عمليات القبض او القتل، الاسماء البلغارية الجديدة التي فرضت على المواطنين. ومع ذلك، تذكر المقالات بعض الأسماء الواردة في القائمة التي نشرتها منظمة العفو الدولية في شباط/فبراير ١٩٨٦ عن ٣٩٦ قضية طالبت المنظمة بمعلومات بشأنها. وعند نشر هذه القائمة، أشارت منظمة العفو الدولية أن ما لديها من تأكيدات تفصيلية لهذه التقارير تعتبر غير كافية.

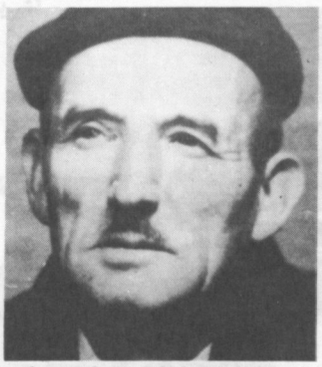

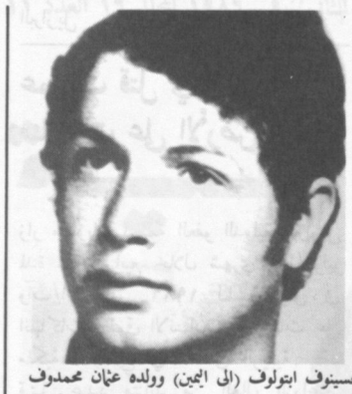

تلقت منظمة العفو الدولية هاتين الصورتين لمهمت حسينوف ابتولوف (الى اليمين) وولده عثمان محمدوف حسينوف من ابنة الأول التي قالت بأنها التقطتها أثناء زيارة قامت بها الى بلغاريا في عام ١٩٨٠. وقامت منظمة العفو الدولية باجراء مقابلة مع الابنة التي تعيش في تركيا، وتعتقد بأن والدها وشقيقها قد قتلا خلال حملة تغيير الأسماء في عام ١٩٨٥. وقالت بأنهما كانا على قيد الحياة وفي صحة جيدة عندما رأتهما في عام ١٩٨٠. وتصر السلطات بأن الأب قد مات بسرطان الرئة في ايار/مايو ١٩٧٦ وان الإبن قد قتل في حادث في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨.

تشيكوسلوفاكيا

سجناء الرأي

تدعو منظمة العفو الدولية حاليا السلطات التشيكوسلوفاكية لإطلاق سراح ١٧ سجينا من سجناء الرأي سجنوا لممارستهم التي لا تتسم بالعنف لحقهم في حرية التعبير.

وتصاغ بعض أحكام قانون العقوبات التشيكوسلوفاكي (١٩٧٣) باسلوب يسهل للسلطات حبس الأفراد لاعرابهم عن آراء معارضة.

وأدين سجناء الرأي على أساس خطابات كتبوها، ومحادثات خاصة أجروها أو لكتابة أو توزيع او حيازة أعمال أدبية، وإصدار كتيبات أو كتابة مقالات نشرت في الخارج وغناء اغاني تعتبر نقدا للسياسات الرسمية. فمثلا، يقضي جارسولاف سفستكا البالغ من العمر ٤٤ عاما ويعمل حطابا، حكما بالسجن لمدة عام بتهمة «التخريب». فقد اتهم بإرسال خطاب إلى صديق له في جمهورية المانيا الاتحادية يعلق فيه على تنبؤات جورج اورويل في قصته المعنونة «١٩٨٤»، ومقارنا القصة بالوضع في تشيكوسلوفاكيا.

الإفراج عن الأردنيين

في ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ تم إطلاق سراح ٢٢ شخصا ممن زعم أنهم أعضاء في الحزب الشيوعي الأردني المحظور والمعتقلين منذ ١٧ آيار/مايو ١٩٨٦ في سجن جويدة قرب عمان. وكانت منظمة العفو الدولية قد أعربت عن قلقها بشأن هؤلاء السجناء لاعتقادها بأنهم من سجناء الرأي.

بحرين

تعذيب السجناء

وردت تقارير عن موت شخصين خلال الاعتقال نتيجة للتعذيب مما أثار قلق منظمة العفو الدولية حول تعذيب السجناء السياسيين في البحرين.

راضي مهدي ابراهيم البالغ من العمر ٣٠ عاما موظف سابق في وزارة المالية، توفي في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٦. وكان ضمن مجموعة تتألف من ٧٢ شخصا قبض عليهم في عام ١٩٨٠ لصلتهم بمحاولة انقلاب مزعومة. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق حيال التقارير الواردة عن أعضاء آخرين من هذه المجموعة يعانون من التعذيب وسوء المعاملة. وفي ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦، توفي الدكتور هاشم إسماعيل العلوي في الاعتقال وورد أنه دفن سرا. وقد اعتقل الدكتور العلوي في أواخر آب/أغسطس أو أوائل ايلول/سبتمبر ١٩٨٦. وكان من بين أكثر من ٣٠ شخصا من ذوي النشاط السياسي الذين اعتقلوا مؤخرا دون توجيه تهم اليهم، وقد يكون بعضهم من سجناء الرأي.

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير أخرى عن تعذيب السجناء السياسيين في البحرين. واحتاجت مريم الحداد، التي سجنت في شباط/فبراير ١٩٨٦، الى علاج في المستشفى بعد الإفراج عنها من السجن، حيث ورد أن حالتها كانت نتيجة للتعذيب.

جزر البهاما: أوضاع غير إنسانية

تلقت منظمة العفو الدولية تقريرا عن اعتقال مهاجرين من هايتي غير شرعيين في اوضاع غير انسانية في انتظار اجراءات اعادتهم الى بلادهم. ودعت منظمة العفو الدولية حكومة جزر البهاما الى إجراء تحقيق دقيق وغير متحيز في هذه الاوضاع.

وطبقا للتقارير، احتجز ٤٩ طفلا أعمارهم أقل من ثلاث سنوات مع امهاتهم في حجرة في سجن فوكس هيل، ناسو، عقب عمليات القبض التي جرت في بيميني وكات كاي في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦. وأصبح الكثيرون منهم مرضى ولم يزرهم الطبيب سوى مرة واحدة بعد مضي اسبوعين. وأعيد معظمهم الى هايتي في منتصف شهر نيسان/ابريل.

ويزعم أربعون مواطنا من هايتي ممن قبض عليهم في جزاند بهاما في ٣٠ ايار/مايو الماضي ونقلوا الى ناسو بالبحر، بان المعتقلين زج بهم في السطح السفلي للسفينة خلال رحلة استغرقت ١٣ ساعة دون وجود دورات مياه او مقاعد أو مرافق أخرى. وعانى الكثير منهم من دوار البحر وتقيؤا وتبولوا وتبرزوا في ملابسهم.

وزعمت مجموعة أخرى تتألف من ٦٠ رجلا ان افرادها وضعوا لمدة أسبوع في حجرة مليئة بالحشرات ودون أغطية أو أسرة أو دورات مياه لائقة. وكانت الحجرة من الصغر بحيث أنهم كانوا ينامون بالتعاقب على أرضية من الأسمنت. وكانت مياه الشرب غير كافية ومملوثة مما سبيت اضطرابات في أمعاء الكثيرين.

وطبقا للتقارير، كان هناك ٣٠٠ مواطن هايتي في الاعتقال في انتظار إجراءات إعادتهم إلى بلادهم في بداية شهر ايلول/سبتمبر الماضي.

تايوان

نهاية الاحكام العرفية

كتبت منظمة العفو الدولية الى الرئيس تشانج تشنج – كو مرحبة باعلانه في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ بأن حكومته سوف ترفع الأحكام العرفية – السارية المفعول في تايوان منذ عام ١٩٤٩ – وتضع نهاية للممارسة المتبعة في محاكمة المدنيين امام محاكم عسكرية. وشرح الخطاب سبب اعتقاد منظمة العفو بأن إجراءات المحاكمة العسكرية الحالية تتعارض مع المعايير القانونية الدولية. ودعت المنظمة إلى ان يستثني قانون الأمن الوطني الجديد الذي يجري النظر فيه حاليا، الأحكام التي قد تحرم المتهمين من الحق في محاكمة عادلة.

وتخول المادة ٨ من الاحكام العرفية المحاكم العسكرية الصلاحية القضائية للنظر في عدد من الجرائم التي يرتكبها المدنيون، بما في ذلك الجرائم ضد أمن الدولة والنظام العام والأمن. تعتقد المنظمة بأن معظم السجناء السياسيين البالغ عددهم ١١٠ سجينا المعتقلين حاليا في تايوان قد ادانتهم المحاكم العسكرية بتهمة التحريض. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق أيضا حول احكام الاعدام التي اصدرتها المحاكم العسكرية بشأن مجموعة كبيرة من الجرائم.

ولدى منظمة العفو الدولية معلومات عن ٨٠ سجينا معتقلين حاليا بمقتضى قانون عقوبة التحريض على الفتنة. وقد تم تبني ١٨ منهم كسجناء رأي، وسبعة تم اعتقالهم منذ أكثر من ١٠ سنوات. وخلال العام الماضي، قدمت منظمة العفو الدولية طلبات متكررة الى السلطات لزيارة تايوان ولكن رفض السماح لها بترتيب اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها.

البرازيل

عمليات قتل في منازعات على الأرض

زار مندوبان لمنظمة العفو الدولية البرازيل لمدة ستة اسابيع خلال شهري تموز/يوليو وآب/اغسطس ١٩٨٦ للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في منازعات على ملكية الأراضي في المناطق الريفية. فقد قتل عدد متزايد من العمال الزراعيين وقادتهم ومن يقدمون لهم المشورة بشأن حقوقهم القانونية في المنازعات على الأرض.

وهناك أيضا تقارير عن انتهاكات لحقوق الانسان من قبل الشرطة. وخلال زيارة البعثة التي استمرت شهرين، ورد أن ٤٦ شخصا قد قتلوا في المنازعات على الارض.

وفي نيسان/ابريل ١٩٨٦ نشرت الحكومة تقريرا ورد فيه أن ٢٦١ شخصا كانوا قد قتلوا خلال منازعات على الأرض في عام ١٩٨٥. وكان ٧٤٪ من الضحايا من العمال الزراعيين والخبراء الذين يقدمون لهم الارشاد. وورد أن معظم عمليات القتل قام بها مسلحون مأجورون زعم أن ملاكي الأرض والمضاربين قد استأجروهم.

وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق خاص بسبب المزاعم المستمرة عن عدم قيام السلطات بإجراء تحقيقات كاملة وغير متحيزة في عمليات القتل هذه. وتعتبر المنظمة أن هذا يشير الى أن سلطات الدولة تغض النظر عن هذه الجرائم.

وزار مندوبا منظمة العفو الدولية مناطق في ولايات بارا وجوياس ومرانهاو وباهيا حيث وردت أعلى نسبة لانتهاكات حقوق الانسان. وبالاضافة الى دراسة الاجراءات الادارية التي تتبعها الشرطة والاجراءات القضائية، أجريا مقابلات مع أقارب الضحايا والشهود والعمال الزراعيين وزعماء نقابات العمال الزراعيين والقساوسة والمحامين ورؤساء الشرطة المحلية والقضاة والعمد والموظفين في محاكم الدولة ورؤساء أجهزة امن الدولة.

أنتونيا بيريرا أوليفرا مع اثنين من أطفالها الستة. وهي أرملة خوزيه بيريرا أوليفرا، أحد خمسة من المستوطنين المزارعين قتله المسلحون في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ قرب مارابا، جنوب ولاية بارا، في ما يعرف الآن باسم «مذبحة فازندا برنسيسا». وكانت القضية التي حظيت بدعاية واسعة – حيث وجدت جثث الضحايا في نهر تحمل علامات واضحة تدل على التعذيب – من بين القضايا التي أجرى فيها وفد المنظمة تحقيقا في شهر تموز/يوليو ١٩٨٦.

الافراج عن البولنديين

في ١٢أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ أعلنت السلطات البولندية بأن جميع السجناء السياسيين، فيما عدا الذين أدينوا بتهم الإرهاب والتجسس والتخريب أو إفشاء أسرار الدولة، سيطلق سراحهم بموجب عفو أعلن عنه في شهر تموز/يوليو الماضي. ونتيجة لذلك اطلق سراح أكثر من ٢٠٠ سجين رأي كانت منظمة العفو الدولي تعمل من اجلهم. وشمل المفرج عنهم اعضاء من ذوي النشاط في منظمة «التضامن» منهم، فلاديسوف فراسنيوك وبنيو بوجاك وليشيك ماكزوليسكي وأعضاء آخرين في «التحالف من أجل بولندا مستقلة» وأعضاء في حركة السلم غير الرسمية «الحرية والسلم» وكذلك المسجونين الذين رفضوا ترديد القسم العسكري للاتحاد السوفياتي خلال فترة تأدية الخدمة العسكرية. وترحب منظمة العفو الدولية بعمليات الافراج هذه ولكنها تشير إلى أن بعض أعضاء حركة «الحرية والسلم» المسجونين لرفضهم الخدمة العسكرية لم يستفيدوا من هذا العفو. وحسب علم منظمة العفو الدولية، لا يزال إثنان ممن رفضوا أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير، هما جاروسلاف ناكيلسكي وريزارد بونوفسكي، رهن الاعتقال. وتعتبرهما منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي وتدعو الى الافراج الفوري وغير المشروط عنهما.

المملكة العربية السعودية

موت موظف مصرفي خلال الاعتقال

ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات السعودية القيام بتحقيق عام فيما ورد عن موت احمد مهدي خميس أثناء الاعتقال، وهو سعودي الجنسية يعمل في البنك البريطاني في الدمام.

وورد أن أحمد مهدي خميس قبض عليه في ١١ آب/اغسطس ١٩٨٦ مع آخرين من قريته، حلّة محيش، في المنطقة الشرقية. ولم تعرف أسباب القبض ولكن يبدو أن عملية القبض لها علاقة بظهور شعارات معارضة على الجدران وتوزيع منشورات معارضة في القرية. واحتجز المعتقلون في حبس انفرادي في سجن الدمام المركزي. وفي ليلة ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٦، سلمت جثة أحمد مهدي خميس الى اسرته مع أوامر بدفنها دون تشييع جثمانه. وتشير التقارير التي وردت الى منظمة العفو الى ان جسده كان يحمل علامات التعذيب. لقد تلقت منظمة العفو الدولية عددا من التقارير عن تعذيب واساءة معاملة المعتقلين في المملكة العربية السعودية طوال السنوات القليلة الماضية. وتشتمل هذه التقارير على روايات معتقلين سابقين وكذلك تقارير من أقاربهم واصدقائهم. وتزعم الغالبية العظمى ان التعذيب وسوء المعاملة يحدثان غالبا خلال الفترة التي تعقب مباشرة القاء القبض على الاشخاص.

عقوبة الاعدام

علمت منظمة العفو الدولية بصدور أحكام بالاعدام على ٥٠ شخصا في ١٥ بلدا وبتنفيذ الاعدام في ٢٤ شخصا في تسعة بلدان خلال شهر آب/أغسطس ١٩٨٦.

الكونغو

حكم بالاعدام

في آب/أغسطس ١٩٨٦ حضر مراقب من منظمة العفو الدولية جزءا من محاكمة ١٠ أشخاص متهمين بالاشتراك في عمليتي انفجار قنابل في برازافيل في عام ١٩٨٢. وشمل المتهمون الذين حوكم ثلاثة منهم غيابيا، إثنين من كبار الموظفين السابقين في الحزب الحاكم، حزب العمل الكونغولي، هما جان بيير تيستير تشيكايا وكلود إرنست ندالا. واستمرت المحاكمة التي جرت في العاصمة برازافيل، أسبوعين وعرضت على شاشات التليفزيون. وزعم احد المتهمين انه تعرض للتعذيب وتراجع متهم آخر عن أقواله قائلا بانه ادلى باقواله تحت الإكراه بالتهديد. وجاءت بعض الأدلة المهمة في شريط فيديو اعترف فيه كلود إرنست ندالا باشتراكه في إلقاء القنابل واتهم جان بيير تيستيرتشيكايا بتورطه في العملية. وفي المحكمة زعم أن الفيديو قد أعد عندما كان منهكا وأنه خدع ليقول أشياء معينة.

وفي نهاية المحاكمة أدين المتهمون العشرة. فقد حكم على كلود إرنست ندالا بالإعدام، وحكم على ستة آخرين بالسجن لمدة ٢٠ عاما، وحكم على واحد بالسجن ١٠ سنوات. أما جان بيير تيستيرتشيكايا ومتهم آخر فقد حكم عليهما بالسجن خمس سنوات مع إيقاف التنفيذ ويعتقد بأنه قد أطلق سراحهما. ولم يكن لأي من المتهمين الحق في تقديم طلب بالاستئناف. والتمست منظمة العفو الدولية من رئيس الجمهورية تخفيف حكم الاعدام الصادر على كلود إرنست ندالا، الذي تبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأي عندما كان محبوسا في الفترة الواقعة ما بين اذار/مارس ١٩٧٧ وآب/أغسطس ١٩٧٩. وعندما ألقي القبض عليه مرة أخرى في اذار/مارس ١٩٨٤ قامت منظمة العفو الدولية مرة ثانية بالتحقيق في أسباب القبض عليه وانتهت أيضا الى اعتباره سجين رأي. إلا أنه استنادا على إقراره في المحكمة، يبدو أنه كانت في حوزته متفجرات غير قانونية وكان بشكل ضمني مشتركا في نشاط يتسم بالعنف.

عبد الرشيد ميا (الصورة اليسرى)، الذي ينتظر، مع منصور حسين خان تنفيذ حكم الاعدام بهما، في بنجلاديش. فقد حكم عليهما بالسجن لمدة ٣٠ عاما من قبل محكمة عرفية بتهمة إختلاس أموال من المصرف الذي يعملان فيه. الا أنه في تموز/يوليو ١٩٨٦ زاد الرئيس حسين محمد إرشاد الحكمين عند اعادة النظر فيهما. وهذه هي المرة الثانية التي تعلم فيها منظمة العفو الدولية بأن الرئيس ارشاد زاد حكم بالسجن إلى عقوبة الاعدام.